### وسط جمود سياسي وتوسع استيطاني يهدد حلم دولتهم المستقلة

# الفلسطينيون يحيون ذكرى النكسة.. و«حماس» تتمسك بخيار المقاومة طريقاً وحيداً لإنهاء الاحتلال

مسيرة سابقة مناهضة للاحتلال

فلسطينية متمسكة بشجرة اشارة لرفضها التهجير

الأراضي المحتلة - «وكالات»: حلت امس الذكرى الـ46 لما يعرف بالنكسة التي احتلت خلالها إسرائيل ما بقي من فلسطين إلى جانب أراض في مصر وسوريا في أعقاب حرب 5 حزيران 1967. وتم إحياء الذكرى وسط جمود سياسي وتوسع استيطاني أصبح يهدد حلم ميلاد الدولة الفلسطينية.

وفي إطار فعاليات إحياء ذكرى النكسة، التي تحل بعد أسابيع من ذكرى النكبة «15 مايو»، اعتصمت قوى وطنية فلسطينية امام مقر سجن عوفر الإسرائيلي غربي مدينة رام الله بهذه المناسبة.

وتحل هذه الذكرى في وقت يواصل فيه الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاستيطان وفرض الأمر الواقع، حيث تشير معطيات فلسطينية إلى أن إسرائيل اقامت منذ عام 1967 حوالي 236 مستوطنة، منها 12 مستوطنة في القدس و124 مستوطنة في الضفة الغربية، ويؤكد مختصون نيتها بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية بالقدس حتى عام 2022.

ويرى محللون وسياسيون أن الاستيطان أصبح يرسم فعليا وبقبول فلسطيني حدود الدولة الفلسطينية، معتبرين أن مبدأ تبادل الأراضي وإن كان طفيفا في أي حل مستقبلي يعد تشريعا للاستيطان وقبولا بالأمر الواقع.

وتفيد معطيات حديثة نشرها المركز الفلسطيني لمصادر حقوق اللاجئين والمواطنة «بديل» أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية يزيد حاليا عن 650 الفا يسيطرون على قرابة 70 في المئة من الأرض.

ويشير إلى أنه باكتمال بناء الجدار العازل يكون قد ضم 50 في المئة تقريبا من اراضي الضفة الغربية. ووفق المصدر نفسه فإن إسرائيل والمؤسسات الصهيونية تسيطر على أكثر من 85 في المئة من مساحة فلسطين التاريخية، في حين يسيطر الفلسطينيون على أقل من 15 في المئة من أصل 94 في المئة كانت ملكا لهم على جانبي الخط الأخضر عام 1947.

وحسب مركز بديل فإن مساحة الأراضي المحتلة عام 1967 تبلغ 6209 كيلومترات مربعة أي ما يعادل 22 في المئة من مساحة فلسطين التاريخية، موضحا أن أقل من 4 في المئة منها مصنفة «أ» وتخضع لسيطرة فلسطينية، وأقل من 5 في المئة مصنفة «ب» وتخضع لسيطرة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية، وحوالي 13 في المئة مصنفة «ج» وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، أي 18 في المئة و22 في المئة و60 في المئة من مساحة الضفة.

ويضيف المصدر أن الفلسطينيين ممنوعون فعليا من التصرف في قرابة 18 في المئة من مساحة الضفة وفق أوامر عسكرية، وقد دمر الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 أكثر من 27 الف وحدة سكنية فلسطينية.

ومن جانبه يؤكد مدير دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية في جمعية الدراسات العربية بالقدس المهندس خليل تفكجي أن الجانب الإسرائيلي يرسم معالم الدولة الفلسطينية حسب رؤيته من خلال الجدار في الناحية الغربية وغور الأردن في الناحية الشرقية والكتل الاستيطانية التي تقطع أوصال الضفة الغربية.

وأضاف تفكجي أن طرح مبدأ تبادل الأراضي يعني في المفاوضات أن تعطي وتأخذ وعندما تعطي فانت شرّعت المستوطنات أي قمت بتحويل المستوطنات من جريمة حرب -حسب القانون الدولي- إلى رضا بالأمر الواقع.

وقال الخبير الفلسطيني لقناة الجزيرة القطرية إن إسرائيل فرضت الأمر الواقع وأخذت ما سعت إليه بل زادت بتسمين المستوطنات وربط الكتل الكبيرة ببعضها، ليلزم أخذها بعين الاعتبار في أي حل مستقبلي، وربما إبقاؤها تحت حكم ذاتي مرتبطة بإسرائيل في ظل الدولة الفلسطينية.

وعن خطط الاستيطان المستقبلية، أكد تفكجي سعي إسرائيل لبناء مستوطنات جديدة في غور الأردن وتنفيذ حملة تطهير عرقي هناك مع تركيز استيطاني في جبال الضفة خارج الكتل الاستيطانية ومن ثم ربطها ببعضها. وأشار إلى خطة لبناء 58 الف وحدة استيطانية بالقدس حتى عام 2022.

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واصل أبو يوسف إن كل قرارات الشرعية الدولية تؤكد أن الاستيطان غير شرعي وغير قانوني وتجب إزالته، منتقدا طرح الغرب لقضية تبادل الأراضي باعتبارها تفتح شهية الاحتلال والإدارة الأميركية.

وجدد تأكيده على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على اراضي الدولة الفلسطينية التي حظيت باعتراف أممي، معتبرا الحديث عن تبادل الأراضي أمرا «مرفوضا تماما» ونافيا وجود شيء رسمي حول هذه المسألة.

من جانبها جددت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في الذكرى امس تمسكها بخيار المقاومة لاستعادة الحق الفلسطيني وطرد الاحتلال.

وقال سامي أبو زهري الناطق باسم حماس إن حركته متمسكة بخيار المقاومة والحقوق الوطنية وإنها واثقة أن الشعب الفلسطيني بات أقرب من أي وقت مضى لعملية التحرير. وأضاف «ذكرى النكسة هذا العام مختلفة عن سابقاتها، لأن الشعب الفلسطيني يعيش أعلى حالات التمسك بالثوابت الوطنية».

وتابع «الشعب الفلسطيني أحرز العديد من حالات الصمود والتفوق على الاحتلال الإسرائيلي، خاصة خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة وما سبقها من تحرير الأسرى وحرب الرصاص المصبوب».

وأشار إلى أن ذكرى النكسة تتزامن مع مناسبات عدة منها استمرار الثورات العربية التي تؤذن بنهاية الاحتلال الإسرائيلي.

ومن المقرر أن تخرج مسيرات عالمية غدا الجمعة دعما وتأييدا للقدس، واستنكارا لممارسات الاحتلال بحق الأقصى وسكانه.

وأكدت حماس أن هذا الحراك الشعبي العالمي لا يعفي الدول العربية والإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية من مسؤولياتهم في الدفاع عن القدس وحماية المسجد الأقصى من التهويد المستمر.

وثمنت جهود القائمين على المسيرة العالمية التي ستنطلق في اتجاه القدس بمشاركة نحو 50 دولة عربية وإسلامية، وكل المشاركين في فعالياتها.

من جانبها طالبت حركة المقاومة الشعبية بغزة الشعب الفلسطيني بإحياء ذكرى النكسة بتصعيد المقاومة بكافة أشكالها ضد الاحتلال، والتأكيد على أن خيار المقاومة هو الطريق لإنهاء الاحتلال.

وأكدت المقاومة الشعبية في بيان لها أن المفاوضات مع العدو عبث بحقوق الشعب وثوابته الوطنية وتعطي مبررا للاحتلال ليمارس المزيد من عدوانه.

## تفكجي: إسرائيل فرضت الأمر الواقع وأخذت ما سعت إليه

## أبو يوسف: الحديث عن تبادل الأراضي أمر «مرفوض تماماً»

## الحمد الله يعلن تشكيلته الحكومية.. اليوم

نابلس - «وكالات»: توقع رئيس الوزراء الفلسطيني المكلف رامي الحمد الله الانتهاء من تشكيل حكومته الجديدة اليوم الخميس، مشيرا إلى أن المشاورات المتعلقة بهذا الأمر «في نهاياتها».

وأوضح الحمد الله للصحافيين في نابلس امس الاول انه سيعلن عن الحكومة القادمة مساء اليوم الخميس مضيفا أن عدد وزراء الحكومة سيكون 24 وزيرا حسب القانون الأساسي، وأن معظم الوزراء في الحكومة السابقة سيحتفظون بمناصبهم.

وقال الحمد الله «55 عاما» إن حكومته ستكون انتقالية، وعبر عن أمله أن تنتهي فترتها يوم 14 أغسطس المقبل حتى تستطيع حركتا التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» والمقاومة الإسلامية «حماس» وبقية الفصائل الفلسطينية تشكيل حكومة توافق وطني بقيادة الرئيس محمود عباس.

وكانت فصائل من منظمة التحرير الفلسطينية التي شغل أعضاء منها وزارات في حكومة سلام فياض -المستقيلة في أبريل الماضي- قد أعلنت عدم مشاركتها في حكومة الحمد الله.

واستعرض الحمد الله أمام الصحافيين الخطوط العريضة لحكومته وتعهد بدعم المزارع الفلسطيني، كما دعا إلى عدم الفصل بين المسار السياسي والاقتصادي، وقال إنه يعتقد أن العملية السياسية مهمة وأن المسار السياسي يجب أن يكون متوازيا مع المسار الاقتصادي.

وأكد رئيس الوزراء المكلف أن المشكلة تكمن في الاحتلال الإسرائيلي الذي قال إنه يجب أن ينتهي وتقام الدولة الفلسطينية معتبرا أن أي عملية اقتصادية غير مرتبطة بالعملية السياسية سيكون مصيرها الفشل.

وطالب الحمد الله فتح وحماس بالاتحاد والتعاون من أجل إنهاء الاحتلال وقال إن «الانقسام جريمة في حق الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية ويجب أن ينتهي ويجب أن تتفق برامج فتح وحماس على إنهاء الاحتلال»، مشيرا إلى أن الطريق إلى ذلك يبدأ بالوحدة الوطنية.

يذكر أن حركتي فتح وحماس أرجأتا تنفيذ اتفاق سابق لتشكيل حكومة توافق برئاسة عباس إلى أغسطس المقبل، ويرى كثير من المحللين أنه لن يتم الالتزام بهذا الموعد وسيتم تأجيله كما تم تأجيل العديد من المواعيد لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الدوحة والقاهرة لإنهاء الانقسام الفلسطيني الذي بدأ عام 2007.

وستكون أمام رئيس الوزراء المكلف تحديات كبيرة منها ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة للسلطة الفلسطينية التي بلغت مديونيتها مع نهاية عام 2012 ما يقارب أربعة مليارات دولار.

## السعودية تشارك في «نسر الأناضول» بـ«إف 15»

الرياض - «وكالات»: وصلت طائرات القوات الجوية السعودية من طراز «اف 15» المشاركة في تدريبات «نسر الأناضول 3»، إلى تركيا، امس الاول وفق ما نقلت وسائل إعلام سعودية.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية، «واس»، أن المشاركين من القوات الجوية السعودية من ضباط وأفراد وفنيين وصلوا إلى مطار قاعدة قونيا الجوية في تركيا. وستتضمن التدريبات العسكرية تنفيذ العديد من الطلعات الجوية التدريبية تشتمل على عدد من العمليات الجوية المضادة الدفاعية والهجومية وعمليات المرافقة والحراسة للطائرات الصديقة والاشتباك مع الطائرات المعادية المعترضة وعدد من العمليات الأخرى. وكانت القوات الجوية السعودية قد بدأت في مايو الماضي تنفيذ التمارين التحضيرية لمناورات «نسر الأناضول». ويشار إلى أن تدريبات «نسر الأناضول» تعتبر واحدة من أعرق المناورات العسكرية المشتركة القتالية الجوية على مستوى العالم، تجرى في قاعدة قونيا الجوية منذ سنة 2001.

## البحرين تلاحق حزب الله .. ولبنان يرفض وصفه بالإرهاب

المنامة - «وكالات»: أصدر الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية، أوامره إلى الأجهزة الأمنية بإجراء التحريات وجمع المعلومات لحصر مصالح حزب الله في مملكة البحرين وذلك تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيالها بما في ذلك الاستثمارات والأعمال التجارية والاقتصادية والأنشطة التي تأخذ غطاء الأعمال الخيرية والحسابات البنكية والتحويلات المالية والأشخاص الذين ينتمون إليه.

يأتي ذلك في إطار الإجراءات التي تتخذها مملكة البحرين من أجل إدراج حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية، كما يأتي مواكبا مع ما أعلنته دول مجلس التعاون الخليجي من دراسة إمكانية اعتبار حزب الله منظمة إرهابية والنظر في اتخاذ إجراءات ضد مصالحه في أراضيها. يذكر أن وزير خارجية البحرين، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، كان قد وصف الأمين العام لحزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله، بأنه «إرهابي».

ونقلت وكالة أنباء البحرين عنه قوله في «تغريدة» على موقع «تويتر» إن «الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله هو إرهابي يعلن الحرب على أمته».

وأضاف أن «إيقاف «نصر الله» وإنقاذ لبنان من براثنه واجب قومي وديني علينا جميعا»، طبقا لما أورد المصدر.

وفي تصريح سابق لقناة «العربية» قال فايز النشوان، وهو باحث في شؤون الجماعات الإرهابية «إن إدراج حزب الله كمنظمة إرهابية قد تأخر 24 عاما على اعتبار أن السعودية والكويت قد تأثرتا بأعمال إرهابية، لاسيما خلف طائرة عام 1989 من قبل المنتمين لمنظمة حزب الله». ومن جانبها، قالت سميرة رجب، وزيرة الإعلام البحرينية، إن البحرين عملت على إدراج حزب الله على قائمة الإرهاب لما وصل من أذى وإرهاب حقيقي إلى مملكة البحرين من حزب الله، «ولذلك حظت البحرين هذه الخطوة».

وأضافت: «لا زالت البحرين تعاني من مجموعات إرهابية مكونة من الشباب الصغير المدرب بواسطة حزب الله، والتي تبعث بالإرهاب إلى البحرين». بالمقابل قال وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، عدنان منصور، إن «حزب الله» حزب سياسي ولا يمكن التعامل معه على أنه حزب إرهابي بأي صورة من الصور». وأشار منصور لحشد من الصحافيين متوجها إلى القاهرة للمشاركة في المؤتمر غير العادي لوزراء الخارجية العرب الذي انعقد امس، إلى إن «حزب الله» جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني والسياسي اللبناني، وبالتالي ينتمي إلى مقاومة وطنية تصدت للعدو الإسرائيلي وما زالت تتصدى لاعتداءاته»، على ما نقلت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية. وأضاف إنه: «حزب سياسي ولا يمكن التعامل معه على أنه حزب إرهابي بأي صورة».

ورد منصور على سؤال حول إذا ما طرح موضوع تصنيف «حزب الله» منظمة إرهابية من البعض خلال المؤتمر: «هذه المسألة محسومة، لا يمكن أن نقبل بطرح كهذا».

## اليمن: عملية موسعة للجيش في حضرموت

صنعاء - «وكالات»: بدأ الجيش اليمني عملية عسكرية موسعة ضد مسلحي جماعات يعتقد أنها مرتبطة بتنظيم القاعدة سيطروا مؤخرا على عدد من قرى وبلدات محافظة حضرموت جنوب شرقي البلاد وذلك بحسب ما أفاد مسؤولون وشهود عيان.

وبدأت وحدات من الجيش مدعومة بالدبابات والمروحيات فجر الأمس العملية ضد المسلحين المتشددين في منطقة غيل باوزير التي تبعد 30 كيلومترا إلى الشرق من المكلا عاصمة حضرموت.

وأفادت وكالة الأنباء الفرنسية نقلا عن شهود عيان أن أرتالا من المركبات العسكرية شوهدت متجهة إلى غيل باوزير التي سيطر عليها مسلحو القاعدة الشهر الماضي.

ونقلت الوكالة عن مصادر طبية قولها إن سبعة عسكريين وثلاثة مدنيين نقلوا إلى مستشفى المكلا إثر إصابتهم في معارك بين الجيش والمسلحين. وكانت مجموعات من المسلحين المتشددين بدأت التجمع في مناطق بحضرموت منذ يونيو الماضي بعد نجاح الجيش في طردهم من محافظة ابين. وأفادت تقارير بأن مسلحي جماعة «أنصار الشريعة» المتشددة تمركزوا في غيل باوزير ورفعوا شعارات تؤكد الولاء «للإمارة الاسلامية». وبالامس افادت تقارير بسقوط أربعة قتلى في تفجير يشتبه في كون تنظيم القاعدة يقف وراءه في حضرموت. وقالت إن القتلى هم ثلاثة جنود وضابط، مضيفة أن التفجير اسفر ايضا عن إصابة 10 آخرين بجروح.

وأوضحت أن التنظيم استهدف ثلاثة طواقم عسكرية، مشيرة إلى أنباء عن اشتباكات في منطقة غيل باوزير.

وخلال الأسابيع الماضية كثف التنظيم من ظهوره ونشاطاته في عدة مدن، خصوصا في الشحر وغيل باوزير وبلدات الوادي.

## مصر: اتهامات جديدة ضد دومة

القاهرة - «وكالات»: يواجه الناشط السياسي أحمد دومة الذي أدين بإهانة الرئيس محمد مرسي تهما جديدة بالتحريض على العنف، وفقا لما ذكرته مصادر قضائية مصرية.

وكانت محكمة محكمة جنح أول طنطا قد قضت بحبس دومة ستة أشهر بعد إدانته بإهانة الرئيس عبر تصريحات أدلى بها لوسائل الإعلام. وحددت المحكمة كفالة مالية قدرها خمسة آلاف جنيه مصري «حوالي 712 دولار أمريكي» مقابل وقف تنفيذ العقوبة حتى الطعن عليها. إلا أن وسائل أعلام محلية قالت إن التهم الجديدة تعني انه سيبقى الآن خلف القضبان.

ونقلت صحيفة الاهرام المصرية عن مصدر قضائي قوله «دومة لن يغادر السجن إلا بعد مثوله أمام نيابة جنوب القاهرة لسؤاله في اتهامه بالتحريض على العنف أمام مكتب الإرشاد التابع لجماعة الاخوان في المقطم» في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي اليها مرسي.

وأثارت القضية غضب الناشطين المدافعين عن الديمقراطية الذين اتهموا مرسي بأنه يستخدم نفس الممارسات المقيدة للحرية السياسة التي استخدمها سلفه حسني مبارك الذي أطيح به في انتفاضة شعبية في 2011.

### يعتبر الحكم الأقسى خلال العامين الماضيين

# الأردن: السجن والغرامة لصهر الملك بتهم فساد

عمان - «وكالات»: قضت محكمة جنايات عمان امس بسجن وليد الكردي -زوج الأميرة بسمة عمة ملك الأردن عبد الله الثاني- بالسجن 22 عاما و15 عاما وتغريمه 284 مليون دينار «نحو 400 مليون دولار» بعد إدانته بتهم فساد في شركة الفوسفات.

وقررت المحكمة إدانة الكردي -رئيس مجلس إدارة شركة الفوسفات السابق- بتهمة استثمار الوظيفة في قضية ما عرف بعقود بيع الفوسفات ووضعه بالأشغال الشاقة لمدة 22.5 عاما وتغريمه 253 مليون دينار «256 مليون دولار».

كما قررت المحكمة إدانة الكردي في قضية ما عرف بـ«الشحن البري» في قضية عقود بيع الفوسفات، وقضت بسجنه 15 عاما وتغريمه 31 مليون دينار «43 مليون دولار».

كما قررت المحكمة مصادرة أموال الكردي المنقولة وغير المنقولة بمقدار الغرامة والرسوم أينما وجدت.

وجاء حكم محكمة جنايات عمان متوافقا مع طلب التجريم والإدانة الذي طالب به المدعي العام لهيئة مكافحة الفساد، الذي طلب من المحكمة أيضا عدم استعمال الأسباب المخففة التقديرية.

ويعد الحكم على الكردي الأعلى في قضايا الفساد التي أثيرت في المملكة في العامين الماضيين على وقع الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح والذي انطلق تزامنا مع الربيع العربي.

ويقيم الكردي منذ إثارة قضية الفساد في شركة الفوسفات التي تشترك الحكومة في ملكيتها مع حكومة بروناي في العاصمة البريطانية لندن.

وكانت لجنة برلمانية أردنية في مجلس النواب السابق طالبت بإدانة مسؤولين حكوميين كبار بتهم تتعلق بالفساد التي قدر برلمانيون حجم الفساد والاختلاسات فيها بأكثر من مليار دينار «1.4 مليار دولار» منذ خصخصتها عام 2006.

وكان القضاء الأردني دان في وقت سابق من العام الجاري مدير المخابرات الأسبق محمد الذهبي بتهم تتعلق بالفساد وقضت بالحكم بسجنه لـ13 عاما وتغريمه مبالغ تصل إلى 30 مليون دولار.

وكان الملك عبد الله الثاني أكد في أكثر من مناسبة أنه لا حصانة لأي شخص في محاكمات الفساد، وهي التأكيدات نفسها التي دأبت الحكومات الأردنية الست التي تعاقبت على إدارة الأمور في الأردن على ترديدها منذ مطلع العام 2011.

لكن المعارضة وقوى من الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح دأبت على التشكيك بجدية الحكومة بمحاربة الفساد الذي قالت إنه يطول شخصيات لها علاقات واسعة مع رموز في النظام الأردني.

جانب من مسيرة مناهضة للفساد في الأردن